شكل لجنة وزارية لوضع الإجراءات التنفيذية لتوجيهات رئيس الجمهورية .. مجلس الوزراء:

إقرار مشروع اللائحة التنفيذية لقانون التدوير الوظيفي

الموافقة على القرار الجمهوري الخاص بإنشاء الهيئة العامة للتأمين الصحي

صنعاء / سبأ :

وقف مجلس الوزراء في اجتماعه الأسـبوعي أمس برئاسـة رئيس المجلس الأخ محمد سالم باسندوة أمام الإجراءات الواجب اتخاذها على طريق إنفاذ توجيهات الأخ عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية للحكومة أثناء ترؤسه لاجتماعها الاستثنائي الأحد الماضي.

وأقر المجلس تشكيل لجنة وزارية تضم وزراء الدفاع والداخلية والاتصالات وتقنية المعلومات والتخطيـط والتعـاون الدولي ووزير الدولة عضو مجلس الوزراء حسـن شـرف الدين تتولى وضع الإجراءات التنفيذية لهذه التوجيهات، بناء على ما تم طرحه في الاجتماع، مؤكدا التزام الحكومة الكامل بالعمل بهذه التوجيهات ومساندتها لكل الإجراءات التي يتخذها الأخ رئيس الجمهورية لتنفيذ بقية بنود المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية المزمنة للعبور بالوطن إلى بر الأمان، وتجنيب الشعب اليمني ويلات الفوضى والانقسام.

إدانة محاولات الاغتيال المتكررة التي يتعرض لها وزير النقل

الإشادة بالحس الوطني لوحدات الجيش والأمن في التصدي للاعتداء على مبنى وزارة الدفاع

وعبر المجلس عن امتنانه العالي لما تضمنه خطاب رئيس الجمهورية في الاجتماع الاستثنائي من تقدير لأداء حكومة الوفاق الوطني خلال الفترة الماضية، مؤكدا وقوف الحكومة خلف قيادته والعمل بروح الفريق الواحد للمضي نحو تكريس اجواء الامن والاستقرار في كافة ربوع الوطن وتامين الخدمات الاساسية للمواطنين، والسير قدما نحو الحوار الوطني لتحديد معالم اليمن الجديد والمستقبل المنشود الذي يتطلع اليه جميع ابناء الوطن.

وبارك المجلس الجهود والخطوات التي تقوم بها اللجنة الفنية للإعداد والتحضير لمؤتمر الحوار الوطني الشامل، وما طرحته من قضايا ومتطلبات كفيلة بتهيئة المناخات الملائمة لانجاح الحوار الوطني الشامل، باعتباره الطريق الوحيد والاضمن لحل مشكلات البلاد والانطلاق بها نحو آفاق رحبة من الاستقرار التام والتقدم المنشود.

وأقر مجلس الوزراء مشروع اللائحة التنفيذية لقانون التدوير الوظيفي رقم 31 لسنة 2009م، بعد مراجعتها من اللجنة الوزارية المكلفة بذلك واستيعاب الملاحظات المطروحة عليها، ووجه بالبدء الفوري بتنفيذها بعد استكمال الاجراءات القانونية لاصدارها.

وحدد مشروع اللائحة شاغلي الوظائف الذين تسري عليهم احكام القانون واللائحة، والاستثناءات من التدوير الوظيفي، اضافة الى انواع التدوير الوظيفي ومدده وضوابطه وشروطه.

وأوضحت ان قانون التدوير الوظيفي ولائحته التنفيذية يسري على موظفي وحدات الخدمة العامة بمن في ذلك الموظفون الاداريون في السلطتين التشريعية والقضائية ومنتسبو القوات المسلحة والامن وموظفو السلك الدبلوماسي والقنصلي وموظفو المؤسسات والشركات والمصانع والهيئات العامة والمختلطة وموظفو جميع الوحدات المدرجة في الموازنة العامة والموازنات الملحقة والمستقلة.

ويهدف مشروع اللائحة الى توضيح الخطوات الاجرائية والتنفيذية للتدوير الوظيفي بما يحقق تطوير الاداء وتعزيز قدرات القيادات الادارية للموظفين بوحدات الخدمة العامة، وتعزيز الاعتماد على مبدأ التنافس تشجيعا للكفاءات الادارية الناجحة، وكذا تعزيز عملية الاصلاح الاداري ومكافحة الفساد ومساعدة الموظف ووحدة الخدمة العامة للخروج من دائرة الركود ومقاومة التغيير الناجمة عن الاعتقاد بان الوظيفة ملك للموظف، اضافة الى الاسهام في تطبيق منظومة القوانين المعززة للشفافية وتهيئة وحدات الخدمة العامة للتكيف مع المستجدات والمتغيرات في مجال العمل ومساعدتها على التجدد الذاتي وتحقيق مبادئ الحكم الرشيد.

ووافق مجلس الوزراء على مشروع القرار الجمهوري الخاص باصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم 9 لسنة 2011م بشان التامين الصحي الاجتماعي، على ان يتم استيعاب الملاحظات المطروحة عليها من اعضاء المجلس.

كما أقر المجلس مشروع القرار الجمهوري بشان انشاء الهيئة العامة للتامين الصحي الاجتماعي.

وكلف وزيري الصحة العامة والسكان والشئون القانونية باستكمال الاجراءات القانونية اللازمة لاصدار القرارين.

ويهدف نظام التامين الصحي الى تقديم خدمة طبية متميزة ومتاحة لجميع المؤمن عليهم وذلك من خلال جعل الخدمات العلاجية متاحة جغرافيا وبعدالة واستمرارية وكفاءة وفاعلية عالية، الى جانب الاسهام في عملية الارتقاء باداء المؤسسات الصحية ورفع كفاءتها من خلال خلق مناخ ملائم للتنافس في تقديم الخدمات الطبية بجودة عالية وتكلفة مناسبة وكفاءة تشغيلية عالية.

ويأتي هذا المشروع ضمن الخطوات الجادة التي تتخذها الحكومة نحو اصلاح القطاع الصحي من خلال الاخذ بنظام التامين الصحي، وصولا الى الهدف الاساسي المتمثل في توفير الصحة للجميع عن طريق تقديم خدمات صحية بتكلفة مدروسة ومقبولة وباعلى مستوى من الجودة.

واشتمل مشروع اللائحة التنفيذية على 95 مادة موزعة على ثمانية ابواب تتضمن التسمية والتعاريف المشمولين بالتامين الصحي وخدمات التامين الصحي والمستفيدين من الرعاية الطبية التامينية، وكذا مصادر تمويل التامين الصحي وحالات وقف الاستقطاعات وادارة الخدمات التامينية، اضافة الى الواجبات وأسس ومعايير التعاقد مع جهة العلاج واحكام عامة وختامية.

فيما تضمن مشروع القرار الجمهوري الخاص بانشاء الهيئة العامة للتامين الصحي الاجتماعي ستة وعشرين مادة موزعة على خمسة فصول تشمل الانشاء والتعاريف والاهداف والمهام وادارة الهيئة والنظام المالي للهيئة واحكاماً عامة وختامية.

واستمع مجلس الوزراء الى تقرير وزيري الدفاع والداخلية حول آخر مستجدات الاوضاع الامنية على مستوى الجمهورية، ونتائج العمليات العسكرية المنفذة لاستئصال بؤر التطرف والارهاب من عناصر تنظيم القاعدة.

وأوضح التقرير ان الحالة الامنية تحسنت بشكل ملحوظ وتسير نحو الافضل رغم وقوع بعض الحوادث المؤسفة وبخاصة ما حدث من هجوم على وزارتي الدفاع والداخلية ومبنى التلفزيون والأمن السياسي بعدن .. مؤكدا ان لجنة الشئون العسكرية وتحقيق الامن والاستقرار اعدت استراتيجية شاملة لمكافحة الارهاب، اضافة الى التعامل الحازم مع الاختلالات الامنية الموجودة والتي سيتم تطبيقها خلال الاسبوعين القادمين.

ونوه مجلس الوزراء بهذا الخصوص بما تقوم به لجنة الشئون العسكرية وتحقيق الامن والاستقرار ووزيري الدفاع والداخلية ومنتسبي القوات المسلحة والامن من جهود لتكريس اجواء الامن والاستقرار والتصدي الحازم لكافة المخططات الرامية الى جر البلاد نحو الفوضى والعنف.. مشددا على اهمية مضاعفة هذه الجهود ومشاركة كافة ابناء الوطن الشرفاء في حفظ امن الوطن واستقراره باعتبار ذلك عاملاً اساسياً لدوران عجلة التنمية وتدفق الاستثمارات.

وأشاد المجلس بما ابدته وحدات القوات المسلحة والامن من حس وطني عال وحرص مسئول بالتصدي الحازم والرادع للعناصر التي حاولت الاعتداء على مبنى وزارة الدفاع اواخر شهر رمضان المبارك، وتقديره العالي لما يبذل من جهود لضبط الامن وحماية الوطن من كافة اشكال الفوضى والتخريب..

وحيا الوحدات العسكرية التي استجابت وتستجيب لقرارات رئيس الجمهورية القائد الاعلى للقوات المسلحة، باعتبار هذه القرارات ليست موجهة ضد احد او طرف معين وانما تاتي في اطار اعادة ترتيب اوضاع وحدات القوات المسلحة والامن لتكون حامية للوطن ومدافعة عن حياضه.

وعبر المجلس عن ادانته واستنكاره لمحاولات الاغتيال المتكررة التي تستهدف وزير النقل وآخرها ما حدث الاسبوع الماضي في عدن.. ووجه وزارة الداخلية بتعزيز اجراءات الحماية الامنية وتعقب مرتكبي مثل هذه الاعمال المشينة وتقديمهم الى الاجهزة العدلية.

وشدد مجلس الوزراء على اهمية اعلان نتائج التحقيقات الخاصة بتحديد المسئولين عن جميع الافعال الاجرامية والتخريبية والاعتداءات التي حدثت خلال الاشهر الماضية، وتقديمهم الى الاجهزة القضائية لينالوا جزاءهم العادل، وكذا ضرورة رفع اليقظة الامنية لمنع تكرارها.

وناقش مجلس الـوزراء تقرير وزيـر الثروة السمكية عن الاشكاليات والمصادمات بين الصيادين في بعض مناطق الاصطياد وضرورة تفعيل دور مصلحة خفر السواحل وهيئة ابحاث علوم البحار.. وأكد بهذا الخصوص على وزير الداخلية اتخاذ الاجراءات اللازمة لانتشار مصلحة خفر السواحل في المواقع الرئيسية لمراكز الانزال السمكية في المنطقة الشرقية اعتبارا من مطلع العام القادم بالتنسيق مع وزير الثروة السمكية ومحافظي حضرموت والمهرة.

ووجه المجلس وزير الثروة السمكية بالتنسيق مع محافظي المحافظات الساحلية والاتحاد التعاوني السمكي وضع المعالجات والحلول الناجعة لتجاوز اسباب المشكلة التي نشبت مؤخرا بين الصيادين في المنطقة الشرقية.

وشدد المجلس على وزيري الدفاع والداخلية اتخاذ الاجراءات اللازمة لمنع البواخر والسفن التجارية التي تصطاد في المياه الاقليمية بصورة غير قانونية دون تراخيص صادرة من وزارة الثروة السمكية.

واطلع مجلس الوزراء على تقرير وزارة الخدمة المدنية والتامينات عن حالة الانضباط الوظيفي بوحدات السلطتين المركزية والمحلية عقب عطلة عيد الفطر المبارك 1433هجرية، للفترة 25 - 27 اغسطس 2012م.

وبين التقرير ان نسبة الحضور على مستوى وحدات السلطة المركزية وفقا لنتائج حملة التفتيش لمراقبة مستوى الانضباط ومباشرة العمل عقب عطلة عيد الفطر المبارك، وصلت الى 89ر5 بالمائة، فيما بلغت 88ر7 بالمائة في وحدات السلطة المحلية.

ووجه المجلس بتطبيق الجزاءات المقررة في تشريعات الخدمة المدنية على حالات الغياب، على ان يتولى الوزراء والمحافظون متابعة خصم اقساط الغياب في وحداتهم والوحدات الخاضعة لاشرافهم وتوريدها الى حساب الحكومة العام، وتوجيه انذارات للقيادات الادارية المتغيبة عن العمل.. مشددا على توجيه تنبيهات كتابية الى الوحدات الادارية التي حققت نسبة حضور تراوحت ما بين 60 - 80 بالمائة.

وفيما يتعلق بفعاليات الوزراء على المستوى الخارجي اطلع مجلس الوزراء على تقرير وزير الشباب والرياضة عن نتائج المشاركة في الالعاب الاولمبية الدولية التي اقيمت بلندن في الفترة من 26 يوليو – 12 اغسطس 2012م.

إفراغ (38) ألف طن من القمح بميناء عدن

عدن / سبأ:

أفرغ في أرصفة المعلا ميناء عدن امس 38 ألفاً و70 طنا من مادة القمح الواصلة من أحد الموانئ الاسترالية.

وأوضحت إحصائية النشاط الملاحي اليومي لميناء عـدن أن شحنة القمح المخصصة لمصنع صوامع الغلال بعدن سيوزع جزء منها لمحافظات الجمهورية لتلبية احتياجات المواطنين من هذه المادة.

وكانت أرصفة المعلا شهدت تفريغ 27 ألفاً و712 طناً من الأخشاب والسكر والأرز منها 7 آلاف طن من الأخشاب واصلة من تركيا و10 آلاف و712 طناً من السكر والأرز للتسويق المحلي.